للمتشائمين.. إنه ليس يومكم

معين النجري

.. يصدمك بعض الكتاب وأصحاب الرأي بكمية هائلة من التشاؤم يسكبونها في جميع كتاباتهم الصحفية ومشاراكاتهم التلفزيونية، إذ مايزالون يصرون على أن شيئا ما سيحدث محملين طرفا أو آخر أسباب عرقلة محتملة لتطبيق بنود المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة. ويقولون أن حرصهم على الوطن وأمنه واستقراره يحتم عليهم ذلك.

هكذا يقولون دائما، مع أن عجلة المبادرة تدور بشكل جيد يرضي جميع الأطراف في الداخل وكسب احترام وإعجاب الجهات والدول المشرفة على تطبيقها، جاء ذلك على لسان ابن عمر وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة المهتمة بالشأن اليمني.

المؤسف أن بعض هذه الأقلام ماتزال غارقة في وهم الاستاذية والأبوية ، فهي الأكثر وطنية والأكثر ثورية والأكثر حرصا على الوطن والمواطن، وحين تتحدث يجب أن ينصت الجميع، متجاهلة أن المعادلة قد تغيرت وأن يمن اليوم الخارج من تحت رحى أحداث عشرة أشهر يبدو أكثر طموحا وتفاؤلا، ويحتاج من كل أبناؤه مزيدا من الصدق، ومن الكتاب وأصحاب الرأي مزيدا من الرقابة الحقيقية على جميع أطراف العملية السياسية المكونة لحكومة الوفاق الوطني.

يحتاج أن نكون جميعا رقابة صادقة على مستوى تطبيق بنود المبادرة الخليجية من قبل الأطراف الموقعة عليها، والتي من الضروري أن تطبقها كما يجب لا كما يحلو لكل طرف.

لقد ساهمت هذه القوى في تجنيب البلاد الانزلاق إلى مستنقع أشد نتانة مما كنا نعيشه خلال الأحداث، ويتوجب على جميع الأطراف سواء السياسية أو النخب المثقفة أو منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية المؤثرة في الشارع أن تساعد الحكومة على الاستمرار في انتشال البلد من واقعه المؤلم واعادته إلى المسار السليم.

صحيح أن العالم المراقب لليمن شديد الاعجاب بالتجربة اليمنية في الخروج من الأزمة بأقل الخسائر من خلال الحل السياسي التوافقي رغم أن عوامل الانفجار كانت ولا تزال أكثر من عوامل التسوية، ولكن هذا لا يهم بقدر ما يهم أن نستمر على هذا الدرب وبنفس الوتيرة طوال العامين القادمين، وهذا لن يحدث ونحن معبأون بالكثير من الشك والتشاؤم. إننا في هذه الظروف بالذات لا نحتاج إلى الكثير من التوجس والخوف بل نحن بحاجة ماسة إلى كمية كبيرة من التفاؤل ومزيدا من الرقابة والصدق وتغليب مصلحة اليمن على هواجسنا الشخصية وعداواتنا التافهة وثاراتنا المؤجلة.

صدقوني لم يحدث أن كنت متفائلا خلال الفترة الماضية مثلما أنا متفائل الآن، فما شاهدناه من دماء وأحزان وجراح وآلام كافية لأن نخلق في أعماقنا قوى أسطورية تدفع عجلة تطبيق المبادرة إلى الأمام حتى نصل إلى السفح.

وسنصب جام غضبنا ولعناتنا على كل من يزرع العراقيل أمام هذه العجلة، إنها آخر الحلول الممكنة ويجب على الجميع التمسك بها.

نعم ندرك أن الطريق ليس سهلا وأن العامين القادمين سيكون مليئين بالتعكيرات والمشاكل، لكنها ستظل إشكاليات في إطار الممكن، وبقليل من التنازلات والتوافق سنتجاوز كل العقبات سواء المفتعلة من قبل البعض أو الطبيعية لحكومة تقودها أطراف توافقية أوجدتها أحداث كادت أن تعصف بالبلد.

مهام عاجلة أمام وزير الإدارة المحلية..!!

عبدالرحمن سيف إسماعيل

●،، أثبتت المعطيات الإنسانية والتاريخية بأن التغيير الأمثل يكون ثمنه كبيراً.. واليمن التي عاشت أشهر وسنوات عصيبة قدمت ثمناً باهضاً من أجل التغيير وإحداث التطور المنشود الذي يستعيد من خلاله الوطن مجده الحضاري العريق.. ولكي يتحقق هذا الفعل الإنساني الواعي لا بد وأن يرتفع الجميع إلى مستوى الشعور بالمسئولية..

فالبلد التي أرهقتها الصراعات والحروب والاختلافات الواسعة يحتاج إلى وقفات جادة ومسئولة وإلى معالجات حكيمة بعقلية المجتمع ككل.. كضرورة حتمية وتاريخية لإيقاف التدهور الدائم والمستمر.

وحكومة الوفاق الوطني معنية بمعالجة هذه الاختلالات وإصلاح ما تم تدميره طوال السنوات الماضية، وهذه المهمة التاريخية غاية في الأهمية والحساسية وفي مقدمتها تحقيق الوفاق الشامل، الذي ينهي الانقسامات والتباينات السياسية الواسعة والتي تنحدر نحو المزيد من التدهور.. وإنهاء حالة الاحتقان بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والقبلية والعسكرية وإيقاف النزيف والتدهور المستمر للمؤسسات الوطنية، ومواردها الاقتصادية فقد طال الفساد مختلف المؤسسات والموارد والقطاعات الاقتصادية الرائدة وهذا في تقديري أبرز التحديات الماثلة أمام حكومة الوفاق الوطني، والأحزاب والتنظيمات السياسية التي توافقت على هذا الأسلوب وعلى هذه الآلية..

ودعوني هنا أن أتحدث قليلاً عن وزارة الإدارة المحلية باعتبارها وزارة حيوية ترتبط ارتباطاً جدلياً بالواقع الاجتماعي ، وبالتجمعات المحلية في عموم الوحدات الإدارية فالدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، والشراكة الاجتماعية والسياسية التي تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الحكم الرشيد، وهو الشعار المركزي والاستراتيجي للثورة الشعبية المطالبة بالتغيير وبالدولة التي ظلت حاضرة في خطابنا السياسي والإعلامي، وفي مفردات ثقافتنا الجديدة.

وحكومة الوفاق الوطني جاءت بهدف تحقيق هذا الهدف النبيل والإدارة المحلية قادرة على تحقيق هذه الأهداف عن طريق الشراكة الاجتماعية والسياسية الفاعلة.

فأمامنا مهام عاجلة ينبغي أن نحققها جميعاً من خلال الاصطفاف الوطني الواسع والمسئول.. باعتبارنا شركاء في المرحلة الراهنة وفي بناء حاضر ومستقبل اليمن الجديد، وفي التصدي الواعي للعشوائية والارتجالية، وهذا مرهون بمجتمع الشراكة والوعي بالآخر.

والوزارة – أي الإدارة المحلية – تستند في مهامها إلى رؤية استراتيجية واضحة وإلى كادر إداري متمرس، ولديه خلفية عملية كبيرة وتجربة تاريخية طويلة..

فهناك مشاريع عديدة أسفرت عن وجود قانون للحكم المحلي الواسع، واستراتيجية وطنية للحكم المحلي وبرنامج وطني لتنفيذها، وهناك مشروع جديد للتقسيم الإداري وجميعها مشاريع تصلح لأن تكون إطاراً لما نريده في المرحلة القادمة، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.. دولة الشراكة الاجتماعية والمواطنة المتساوية فقط تحتاج لإعادة صياغتها وفقاً لمعطيات هذه المرحلة الحاسمة، وبما يحقق أهداف الشعب في دولة ترتكز على مبدأ اللامركزية السياسية وهو ما كان قائماً في تأريخنا الحضاري القديم.. فالدولة اليمنية القديمة كانت تقوم على هذا الأساس وهو النظام الذي تبنى عليه مختلف دول العالم في الوقت الحاضر.

وتحقيق هذه المهمات يتطلب معالجة الاختلالات والعوائق والمحبطات على مستوى الديوان ومختلف الوحدات الإدارية..

هنالك ظلم واقع على الموظف العادي وربما الكادر الإداري المؤهل والذي يجد نفسه مهماً مستبعداً مقهوراً، مهضوم الحقوق يستثمر جهود القلة القليلة ممن وجدوا أنفسهم مسئولين عليهم على الرغم من كونه منتجاً لمختلف المشاريع البنائية، وخالقاً للإبداع..

والشراكة الواعية تؤدي إلى إصلاح الاختلالات وتوفير الجاهزية للجهاز الإداري ولكن هنالك شروطاً موضوعية وذاتية لتحقيق الإصلاح الكامل أولها في تقديري إعادة هيكلة الوزارة والوحدات الإدارية المختلفة بالاستفادة من الخبرات المحلية والاقليمية والدولية في هذا الإطار.

فالإدارة المحلية في ظل الوضعية الجديدة وفي ظل ما يراد تحقيقه في المستقبل يحتاج بالتأكيد إلى إعادة الهيكلة ، بحيث يكون هناك ثلاثة قطاعات فاعلة تكون أكثر ارتباطاً بالواقع وباحتياجات الدولة الجديدة ومستلزمات الحكم الجيد أو الرشيد.

وتحتاج إلى تحرير الإدارة المحلية من الرقابة والجمود والمزاجية وإلى إطلاق طاقات الإبداع لدى الكادر النوعي في هذا الجهاز الحيوي.

كما يتطلب أن تتحرر من كونها ملاذاً للفائض من الناس، وممن يراد البحث لهم عن مواقع إدارية ومرتبات.

ولهذا أغرقت بالتعينات سيما من القوى التقليدية غير المؤهلة.. فقدت الوزارة مصداقيتها وحيويتها، ومقدرتها على إحداث الفعل البنائي للدولة الحديثة فوجود وكلاء ووكلاء مساعدين ومستشارين يفوق عددهم المعقول وبالمثل المحافظات التي وصل عدد الوكلاء فيها عدد المديريات .. بل أصبح هناك وكيل لشئون كل محافظة وإلى جانبهم جيش جرار من المستشارين والمرافقين والمساعدين وسماسرة يعملون في خدمتهم وهؤلاء وفي ظل الوظيفة الجديدة للوزارة يشكلون عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة لما يستلزم توفيره من اعتمادات مالية باهظة وسيارات وموازنات مختلفة.

فالوظيفة الإدارية الجديدة للإدارة المحلية تقوم على الشراكة الواعية مع أفراد المجتمعات المحلية في عملية البناء والتغيير واستنهاض الواقع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وسياحياً.. وهذا أيضا غير ممكن في ظل الوظائف التقليدية للإدارة المحلية، والتي تقوم على أساس سيطرة المركز أو العاصمة على بقية الوحدات الإدارية وعلى تقسيم إداري رتيب فالتقسييم المطلوب ينبغي أن يكون علمياً ومرتبطاً بالواقع، نظاماً لا يعقد على إصلاح التشوهات الإدارية بإلحاق هذه القرية، أو المنطقة المجاورة لها.

ومن الأولويات التي ينبغي أن يأخذ بها الأخ وزير الإدارة المحلية الجديد تتمثل في الآتي:

١- إعادة النظر في الهيكلة وإعادة بنائها على أسس علمية ووفقاً لرؤية استراتيجية علمية جديدة.

٢- إنجاز التقسيم الإداري الجديد والذي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات اللامركزية السياسية.

٣- إجراء تحقيق محايد في استنزاف الموارد المالية والموازنات الملحقة في قضايا مخالفة للقانون وفي أماكن غير أماكنها الحقيقية.

٤- إعادة النظر في مستحقات الموظفين وطرق صرفها.

٥- تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في الخروقات المتعمدة، واستعادة السيارات المنهوبة والتي تم توزيعها مخالفة للأنظمة والقوانين وإعادة توزيعها بحسب الأقدمية والأحقية والأولوية.

٦- التحقيق فيما تعرضت له الوزارة من سرقة لأجهزتها، ومستلزمات العمل فيها.

٧- السماح للموظفين بتشكيل كيانهم النقابي والذي منعوا في السابق من تشكيله طبقاً لمتطلبات المجتمع المدني الجديد.

الصحة.. بين ما كان وما هو قائم

جمال الظاهري

يمثل الجانب الصحي أولوية لدى كل شخص في الوطن، ففي الثمانينيات شهد اليمن إنشاء صروح صحية كبيرة وإن كانت قليلة إلاّ أنها كانت تقدم خدمات جليلة للمواطن، وكان مستوى هذه الخدمات مرتفعاً والخدمة الصحية متوفرة وميسورة يحصل عليها الجميع دون تمييز، فكانت المستشفيات الحكومية العامة مزاراً ومقصداً لكل عليل، غنيا كان أو فقيراً، والخدمة الدوائية متوفرة وأسعارها تتناسب مع حالة الناس المادية.

وأما الكادر الطبي، فكان عند المستوى المطلوب من اللياقة، والإنسانية، والقدرة على أداء واجبه، والجانب الرقابي الرسمي كان فعالاً ويتابع مدى الإلتزام بالضوابط الصحية أولاً بأول، وكان من النادر أن تسمع أحداً يتذمر من هذا المستشفى، أو تلك الوحدة الصحية، أو هذا المسؤول أو ذاك الطبيب، وبالنتيجة كان مقام الطبيب عالياً، وتقديره، واحترامه يقترب من التبجيل.

أما في أيامنا هذه فحدث ولا حرج، المستشفيات الحكومية «مستشفيات الشعب» ملاذ السواد الأعظم من الناس المقهورين بذل الفاقة، تبدلت أحوالها وانقلبت أوضاعها رأساً على عقب، فبعد أن كانت قلاعاً عامرة يلوذ بها الضعفاء، والأغنياء على حد سواء، ينشدون الشفاء، من أوجاعهم، صارت اليوم أشبه بأطلال عامرة بالعاملين، لكنها تفتقر إلى ابسط مقومات العمل الصحي، كادرها إما من الفاشلين حملة الدبلومات، أو من الإداريين الذين تكدست بهم العيادات التي تحولت إلى مكاتب للمسامرة، والدردشة عمالة كثيفة من كل الفئات والاجناس تتقاضى مرتبات، دون عمل، بطالة في مراكز خدمة ولكن بأجر.

الخدمة تكاد تكون معدومة، والدواء سلعة تخضع للمزاج، هذا إن وجد، والكادر مستواه ضعيف، وأخطاؤه الفادحة لا حصر لها، والرقابة غائبة، أو مغيبة، بفعل الإغراءات المادية التي تقدمها مستشفيات القطاع الخاص، الذي يصول ويجول تدميراً واستنزافاً لكل ما كنا نعرفه عن مستشفيات الدولة.

ليت الأمر يقف عند هذا الحد من التسيب، فهناك ممارسات تدمى لها القلوب قبل الأعين من قبل العاملين في المجال الطبي .. بحيث أنه لم يعد مستغرباً أن يقال لك أن الطبيب أو المختص أو موظف الكشافة أو المخبري غير موجود في أوقات ساعات الدوام الرسمي، أو أن الصيدليات فارغة من الأدوية التي قد تصرف لك إن وجدت من يعاينك، ولا تستغرب إن قال لك أحد الاطباء أن الخدمة أو التشخيص الفلاني لا يتوفر للمستشفى ويعطيك عنوان عيادته الخاصة، أو مختبره الخاص، فالكادر الطبي في أيامنا هذه يفتقد لأبسط مقومات اللياقة الإنسانية يتعامل مع المريض على أنه زبون في فندق يتحصل على الرعاية على قدر ما يدفعه من مال.

الطبيب يأتي إلى المستشفى للزيارة، والتوقيع على حافظة الدوام إن كان هناك توقيع أصلاً، أما العمل والواجب فكل واحد وضميره، المهم زيارته هذه كإسقاط واجب وكي يستلم المرتب نهاية الشهر، أولويته عيادته الخاصة، والمستشفى الخاص، الذي يعطيه كل طاقته ومعارفه الطبية.

سنة بعد أخرى أنقلب الشعار لدى ممتهني الطب من (الصحة للجميع) إلى الصحة لمن يدفع) فبعد أن عرفنا قبل عقدين من الزمن الطب كخدمة إنسانية اليوم نكتشف له تعريفاً أخر (الطب مشروع استثماري) وانقلب الطبيب والممرض من ملائكة للرحمة إلى زبانية للعذاب.

ليت الأمر توقف عند هذا الحد .. بل إنه صار أبلغ من ذلك، فمستشفيات الشعب التي كانت إحدى ثمار كفاحه، ونضاله وثوراته، صارت في السنوات الأخيرة مستهدفة من قبل أصحاب الاستثمارات في القطاع الصحي، ومن قبل المسئولين الفاسدين، الذين ارتبطوا مع أولئك الجشعين من رجال المال في مشاريع استثمارية، أو يتحصلون منهم على عمولات، ورشاوى من أجل غضّ الطرف عن ممارساتهم غير الإنسانية، وغير الأخلاقية، والتغاضي عن عدم التزامهم بالضوابط، والشروط المهنية، ويكفي أن تعرف أن تراخيص مزاولة مهنة الطب تمنح لغير أهلها، أو تؤجر من قبل أصحابها، دون أن يكون هناك رادع، أو خوف من الجهات الرقابية المختصة.

الجانب البنيوي التحتي للمنشآت، تحول من قيمة إنسانية لمجرد ديكور، أو مظاهر نتباهى بها زيفاً وتدليساً، ونضحك بها على أنفسنا قبل غيرنا ونقول أننا أنجزنا مشروعاً صحياً هنا وآخر هناك، والواقع أننا أهدرنا مالا هنا وهناك، دون أن نحصل على نتيجة، وفي المقابل بعد أن كان المستشفى الحكومي هو قبلة المواطن، صارت المستشفيات الخاصة والعيادات الاستثمارية للأطباء هي قبلة من يستطيع أن يدفع، حتى هذه الأخيرة رغم جورها واستغلالها لضرورة وحاجة الإنسان للتداوي فحدث ولا حرج، لماذا لأنها محصنة وبعيدة كل البعد عن أعين المراقبين، والمفتشين والمسئولين التابعين لوزارة الصحة، لأن أصحابها إما أنهم متنفذون أو مسؤولون وأصحاب نفوذ أو شركاء لمسئولين، أو أنهم أصحاب جود وسخاء على أجهزة الرقابة التابعة للدولة.

وبالنتيجة هم من يحددون أسعار الخدمات، ويقدمونها للناس، وهم من يهتم بمواصفات ومقاييس الخدمة دون تدخل أو اعتراض من أي طرف كان.

تردي الخدمة الصحية الذي نعاني منه مع سوء الحالة المعيشية، وتدني دخل الفرد في المجتمع اليمني يدعونا .. بل يجبرنا على التنبيه، خاصة ونحن أمام مرحلة جديدة وحكومة جديدة، يتطلع البسطاء إلى أن تولي بعض همومهم أولوية في الإصلاح، لأن هذه الخدمة الإنسانية تحتاج وبصورة ملحة واستثنائية إلى إعادة النظر في مدخلاتها، وعلاقتها بالمرضى وقوانين وشروط مزاولتها، ووضع تسعيرة رسمية ملزمة للقطاع الخاص، مستشفيات وعيادات، تتناسب مع دخل المواطن البسيط حتى لا يصبح لقمة سهلة للمتاجرين بآلامه، وكي يستعيد المواطن ثقته بأن هناك أجهزة للدولة يفترض فيها حمايتها من أدعياء الخدمة الإنسانية التي اغتصبها الجشعون من أبناء الوسط الطبي، والمستثمرون من أصحاب رؤوس الأموال، وهنا يأتي دور وزارة الصحة والحكومة ومجلس النواب في تصحيح المسار الذي انتُهج في السنوات القليلة الماضية .. حيث ثبت فشل تجربة شراكة رجال المال والأعمال، وأصبح المواطن عرضة للاستغلال، ولأفدح الخسائر، لأن الأجهزة المعنية تحولت عن أدوارها الأساسية المتمثلة في خدمة الشعب، إلى خدمة المستثمر والتاجر، وتناست دورها الرقابي والإشرافي، كما أن تقلد عدد من مزاولي المهنة والمستثمرين لمناصب في سدة هذه الجهات، وعلى رأسها وزارة الصحة أضر بالوطن والمواطن..

ALDAHRY1@HOTMAIL.COM

جمعة الوفاق

إسكندر المريسي

●،،، ليس من مصلحة اليمن حاضراً ومستقبلاً أن تكون الجمعة كمناسبة دينية منقسمة بين أبناء الوطن الواحد إلى جمعتين متناقضتين إحداهما في الستين والأخرى في السبعين وكذلك أيضاً ليس من مصلحة البلاد أن تكون خطبة تلك الجمعتين على نحو من التناقض بين الجانبين خاصة بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني لايجوز أن تستمر ساحة العمل الوطني منقسمة إلى ساحتين والسياسة كذلك منقسمة بين فرقائها إلى سياستين خاصة بعد تشكيل تلك الحكومة لأن الوطن واحد واليمن أيضاً واحد ولايمكن أن ينهض الوطن بالانقسام بين أبنائة كما يريد أعداء الوطن الذي لايمكن أن ينهض إلا ببرنامج وطني واحد غير قابل للتجزئة والانقسام وقد انعكس ذلك فيما اذا صدقت النوايا بتشكيل حكومة الوفاق لما فيه مصلحة البلاد والأخذ بيد اليمنيين إلى التفاهم والوفاق بعيداً عن الانجرار وراء الدعوات المغرضة التي تسعى لتخريب الوطن من الخارج لأن جزءاً كبيراً من الأزمة والكل يعلم ذلك منبعها من خارج اليمن لذلك فإن قرار وقف مسيرات الجمعة المؤيدة للشرعية الدستورية وذلك لتهيئة الأجواء أمام حكومة الوفاق هو بالتأكيد قرار مسؤول حظي بتأييد الكثير من المواطنين اليمنيين وما يهم أن تجسد حكومة الوفاق الوطني ذلك القرار لاتخاذ خطوات مماثلة لوقف مسيرات الجمعة في الستين مثلما تم وقف الجمعة المؤيدة للشرعية الدستورية في السبعين لأننا لسنا بحاجة إلا لتهيئة الاجواء وكلنا مسلمون موحدون فالوطن بحاجة إلى الهدوء السياسي في المرحلة الراهنة حتى تتضح معالم الرؤية جيداً ونتمكن من الخروج من هذه الأزمة. لذلك المرحلة لاتحتاج إلى الإزعاج والفوضى والتوتر وهو ما يتطلب من المشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه من أجل استكمال خطوات تهيئة الاجواء السياسية لتسهيل أعمال حكومة الوفاق وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في ٢١فبراير القادم أن يرفع المؤتمر الخيام التي نصبها في التحرير مثلما أوقف مسيرات الجمعة المؤيدة لكي يكون القرار شاملاً وكذلك تقع على كاهل أحزاب اللقاء المشترك بحكم تشكيل حكومة الوفاق وقف مسيرات الجمعة المؤيدة لتلك الأحزاب في الستين على أن تشمل تلك الاجراءات بقية عواصم المحافظات لما من شأنه تهيئة الاجواء السياسية للعملية الانتخابية المرتقبة ولابد أن تشمل تلك الاجراءات أيضاً فيما اذا توفرت حسن النوايا رفع الخيام الموجودة في الساحات وفك الاعتصام المتبادل مادام وقد أنتقل طرفا العملية السياسية إلى وفاق حقيقي وليس وفاقاً مزيفاً والوفاق يعني التوافق الذي غايته لم الشمل والانقسام حتى يتمكن الجميع من العمل كفريق واحد لما من شأنه خدمة اليمن وتغليب مصلحته الوطنية على ماعداها من المصالح الضيقة والشخصية فالوفاق كما قلنا يتطلب إنهاء بوادر الأزمة بكافة أشكالها وأنواعها وإزالة كافة الاستحداثات السلبية من متاريس وغيرها مثل ضرورة سحب المليشيات المسلحة بكافة أشكالها وأنواعها ووقف عسكرة عواصم المحافظات سواء بالمليشيات المسلحة أو بالقوات الرسمية أياً كان مصدرها أو نوعها على أن يترافق ذلك كما قلنا مع فك الاعتصام سواءً أولئك المؤيدين لأحزاب اللقاء المشترك أو المؤيدين للمؤتمر وتلك مسؤولية حكومة الوفاق الوطني.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان خاصة وقد أدت حكومة الوفاق اليمين الدستورية فإن متطلبات ذلك توجب على تلك الحكومة أن تنهي حالة الانقسام السياسي وتدشن مرحلة جديدة بدءاً من جمعة الوفاق الواحد تجسيداً للإرادة الوطنية المتمثلة بحكومة الوفاق الوطني.

إن أبسط معنى لجمعة الوفاق أن تكون خطبة وصلاة الجمعة تجسيداً لدين التوحيد الذي حث على الوحدة مصداقاً لقولى تعالى«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا» ومقام الجمعة أن الله ألف بين القلوب وجمع النفوس على دين التوحيد والاسلام دين الاعتصام بالله وليس دين الانقسام والشتات.